

بلاغ

بدعوة من المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي انعقد يوم السبت 14 شتنبر 2013 اجتماع اللجنة الوطنية للتنسيق التي تضم إضافة إلى أعضاء المكتب الوطني الكتاب الجهويين للنقابة الوطنية للتعليم العالي، حضره كتاب الجهات التالية: الرباط، الدار البيضاء (بالنيابة)، القنيطرة، المحمدية، مراكش، وجدة، بني ملال، خريبكة، واعتذار أكادير وطنجة ومكناس.

استهل الكاتب العام الاجتماع بعرض تطرق فيه للعمل الدعوي والمتواصل للمكتب الوطني منذ انتخابه إلى حدود هذا التاريخ، وذلك من خلال تفعيل قرارات اللجنة الإدارية ومواكبته لمختلف نضالات القواعد النقابية في مختلف المواقع الجامعية، ومواجهته للتحديات الكبرى التي تستهدف التعليم العالي العمومي. تلا ذلك عروض الكتاب الجهويين التي ذكرت بخصوصية كل جهة على حدة وركزت على القوائم المشتركة ومظاهر الأزمة الخانقة التي تتخبط فيها الجامعة المغربية. وبعد نقاش مسؤول ومستفيض فإن المجتمعين:

1. يذكرون بفحوى بيان اللجنة الإدارية الصادر يوم 29 يونيو 2013 ، ويطالبون بتفعيل مضامينه وإيجاد حلول ملموسة لكل المشاكل المطروحة.
2. يجددون رفضهم للمذكرة الوزارية الخاصة بالتسجيل في سلك الماستر ويعتبرونها مبعثا للبلبلة في مجال منظم بحكم القانون ما دامت الملفات الوصفية اعتمدت من قبل لجنة تنسيق التعليم العالي.
3. يلحون على تسريع وثيرة أعمال اللجن المشتركة بين النقابة والوزارة الوصية من أجل الطي النهائي للملفات المطلوبة ذات الطابع الاستعجالي.
4. يلتمسون من جميع اللجن العلمية بالمؤسسات الجامعية التسريع بتحيين وملاءمة طريقة التنقيط بالنظر إلى إلغاء خانة الانفتاح من عملية تقييم ملفات ترقية الأساتذة.
5. يعبرون عن تضامنهم مع المطالب المشروعة لأساتذة المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ويطالبون الوزارة الوصية بالإسراع بتطبيق القانون 01/00 وخاصة المواد المتعلقة بتكوين مجالس المؤسسات واللجان العلمية.
6. يوجهون نداء إلى الهياكل التمثيلية لتحمل مسؤولياتهم والتزام جانب الحيطة والحذر، واستنفار كل أدوات المراقبة والتتبع لتفادي إهدار المقدرات المالية للجامعات جراء سوء التسيير والتدبير والنضال من أجل تنفيذ مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة للمسؤولين الجامعيين.
7. يذكرون بضرورة تجديد الهياكل النقابية المحلية والجهوية من أجل التأهيل التنظيمي لنقابتنا في أفق عقد المؤتمر الاستثنائي التنظيمي بهدف تحديث القانون الأساسي والنظام الداخلي.
8. يعبرون عن تضامنهم المطلق مع الحركات الاحتجاجية المطالبة بالعدالة الاجتماعية والكرامة والمساواة، رافضين لكل سياسة تهدف إلى ضرب القدرة الشرائية للمواطنين.

وختاما يهيب الحاضرون بالأساتذة والباحثين الانتقاف حول منظماتهم العتيدة دفاعا عن الجامعة العمومية وعن التعليم ذي الجودة العالية.

المكتب الوطني

